

النزاع التجاري الأمريكي الصيني يتواصل

الولايات المتحدة الأمريكية

توترات تجارية وتقرير وظائف متباين

استمر تركيز الأسواق العالمية الأسبوع الماضي على التوترات التجارية بين أميركا والصين مع استمرار المواجهة بين الاقتصاديين الرئيسيين. فبعد 11 ساعة فقط على اقتراح إدارة الرئيس دونالد ترامب فرض رسوم بنسبة 25% على حوالي 1300 منتج من قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والمواصلات والطب، ردت الصين بلائحة من الرسوم المماثلة على الواردات الأمريكية الرئيسية ومنها فول الصويا والطائرات والسيارات ولحم البقر والكيماويات. ولكن لحسن الحظ، عيّرت أميركا يوم الأربعاء عن استعدادها للتفاوض على حل للنزاع التجاري المتفاقم مع بكين. وأدى الرد السريع لأميركا إلى اعتقاد المستثمرين بأن إدارة ترامب تلعب لعبة رفع سقف المطالب لتخفضه بعدها إلى ما يمكن التوصل إليه. وقال مستشار ترامب الاقتصادي، لاري كودلو، للمراسلين "أظن أننا سنتوصل إلى اتفاقات"، مضيفاً "أعتقد أن الصينيين سيترجعون وسيتفاوضون". وذكر الطرفان أيضاً أن البيانات لم تكن نهائية ولم يتم تنفيذ أية إجراءات تجارية، الأمر الذي أراح الأسواق.

وبالرغم من أن النزاع التجاري العالمي كان يلقي بظلاله، أصدرت أميركا بيانات توظيف هامة في أواخر الأسبوع. فقد خلق الاقتصاد الأمريكي أقل عدد من الوظائف في ستة أشهر في مارس ولكن ارتفاع الأجور أشار إلى تضيق سوق العمل، ما يسمح لمجلس الاحتياط الفدرالي بالمزيد من رفع أسعار الفائدة هذه السنة. وقالت وزارة العمل يوم الجمعة إن الرواتب غير الزراعية ارتفعت بتواضع بمقدار 103,000 الشهر الماضي مع خفض قطاعي الإنشاءات والتجزئة لعدد الوظائف. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة، ارتفع عدد الوظائف بوتيرة شهرية معدلها 201,000، وهو تحسن عن معدل الارتفاع البالغ 182,000 السنة الماضية. ويعتبر أي معدل ارتفاع قريب من 200,000 شهرياً في هذه المرحلة المتأخرة من الدورة، مع اقتراب معدل البطالة من 4%، أمراً مثيراً للإعجاب. وسيركز المجلس الفدرالي أولاً على الارتفاع الشهري البالغ 0.3% في معدل دخل الساعة، الذي رفع معدل النمو السنوي من 2.6% إلى 2.7%. ويقول الاقتصاديون إن نمو الأجور السنوي بنسبة 3% على الأقل هو ضرورة لرفع التضخم باتجاه النسبة التي يستهدفها المجلس الفدرالي والبالغة 2%.

وخسر الدولار مكاسبه البيئية هذا الأسبوع مع مراقبة المستثمرين لتطورات النزاعات التجارية بين أميركا والصين. فقد تراجع الدولار من أعلى مستوى له يوم الجمعة بعد أن ردت الصين على التهديد الأمريكي الأخير برفع الرسوم على السلع الصينية، ومع صدور تقرير الوظائف المخيب للأمل. ومع ازدياد التوترات التجارية وتراجع الأسهم، ارتفع الطلب على السندات الحكومية الأمريكية ذات الخاطر الممتدني، ما أدى إلى انخفاض العوائد. فقد انخفض العائد على سندات الخزينة الإسنادية ذات مدة عشر سنوات بحوالي 2.2% من أعلى مستوى أسبوعي له يوم الجمعة ليصل إلى 2.7750%. وأنهى الدولار الأمريكي الأسبوع عند 90.108.

وفي أوروبا، كان أداء اليورو متواضعا الأسبوع الماضي، إذ أن آخر البيانات الرسمية لمنطقة اليورو كانت منخفضة، وتبين آخر استطلاعات قطاع الأعمال أنها ثابتة في استنتاجها بأن التوسع الاقتصادي قد خسر زحماً. وفي حين أن النزاعات التجارية العالمية قد هيمنت على الأسواق، تم التداول باليورو مقابل الدولار في نطاق ضيق لينهي اليورو الأسبوع منخفضاً بنسبة 0.32% عند مستوى 1.2281.

وكان التداول بالجنيه البريطاني مماثلاً جداً لليورو الأسبوع الماضي مع فشل البيانات الرسمية بالتأثير على العملة. وبما أن بريطانيا وقعت على اتفاق انتقالي الشهر الماضي للخروج من الاتحاد الأوروبي، فقد خفت المخاوف بشأن هذا الخروج مع تركيز المستثمرين على وضع الاقتصاد البريطاني قبل الرفع المتوقع لأسعار الفائدة في مايو. ومع عدم صدور أية مؤشرات اقتصادية هامة، أنهى الجنيه البريطاني الأسبوع حيث بدأه تقريبا عند 1.4091.

وكان الين الياباني أكثر العملات تحركاً هذا الأسبوع في رد مباشر على النزاعات التجارية الأمريكية الصينية. فقد ارتفع الدولار مقابل الين بنبات خلال الأسبوع مع ارتفاع الإقبال على المخاطر ببطء بعد استيعاب رسوم الإدارة الأمريكية على الصلّب. ولكن هذا الارتفاع توقف في نهاية الأسبوع بعد أن أشعل الرئيس ترامب نزاعاً تجارياً جديداً مع الصين. وكانت درجة إقبال المستثمرين على المخاطر تحدد قيمة عملة الملاذ الآمن مؤخراً بشكل كبير، ومن المتوقع أن يرتفع الين بسرعة إلا إذا انخفضت التوترات التجارية بين أميركا والصين. وبدأ الدولار الأسبوع مقابل الين عند 106.24 وأنهاه عند 106.91.

وعلى صعيد السلع، تراجعت أسعار النفط بأكثر من 3% عقب عودة المخاوف من حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. ويمكن لارتفاع احتمال حرب رسوم تجارية صريحة أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يخفض الطلب القوي على النفط الذي ساعد على إعادة انتعاش الأسعار. وطغى النزاع أيضاً على التقارير بأن ترتيب موسكو مع أوبك يمكن أن يصبح غير محدود حال انتهاء الاتفاق الحالي بخفض إنتاج النفط في نهاية السنة. وأنهى خام برنت الإسنادي الأسبوع منخفضاً بنسبة 3.79% عند \$67.11.

مؤشر معهد إدارة الإنتاج للتصنيع

قال معهد إدارة الإنتاج إن مؤشر نشاط المصانع الوطنية انخفض من 60.8 في فبراير إلى 59.3 الشهر الماضي. وقال مصنّعو الآلات إن الرسوم الأمريكية على واردات الصلّب والألمنيوم التي أعلن عنها الشهر الماضي "تسبب عمليات شراء نتيجة الهلع، وترفع أسعار المدى القريب وتؤدي إلى نقص في المخزون للعملاء غير المتعاقدين". ولحظ المصنعون أيضاً أن "الرسوم الجديدة تسبب قلقاً عبر سلسلة التوريد وسرّى التأثير الكامل بعد أسابيع قليلة". وأفاد المنتجون الأولون للمعادن "بارتفاع كبير في أسعار الصلّب" نتيجة الرسوم.

توقع التضخم لمنطقة اليورو

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك المنسق لمنطقة اليورو من 1.1% في فبراير إلى 1.4% في مارس من سنة لأخرى كما كان متوقعا. وبقي التضخم الأساس على حاله عند 1% مقابل التوقعات البالغة 1.1%. وارتفع تضخم الخدمات، الذي يعطي أفضل قراءة عن الارتفاع السعري لأسباب محلية، من 1.3% إلى 1.5%. وسيرحب البنك المركزي الأوروبي بتقرير التضخم لأنه يشير إلى ارتفاعات سعرية كامنة أقوى. وإذا ما أصبحت هذه الارتفاعات مستدامة، سيكون تحرك المجلس الحاكم نحو الخروج من برنامج شراء الأصول مدعوما بشكل أفضل.

الخدمات البريطانية

أشارت بيانات مارس إلى تباطؤ في نمو نشاط قطاع الأعمال عبر قطاع الخدمات البريطاني، وكان آخر نمو هو الأضعف في ما يربو على سنة ونصف. ولحظ المستطلعون أن التوقف بسبب الثلوج والطقس السيء على غير العادة في مارس كان عاملا أساسا في كبح نمو نشاط قطاع الأعمال. وكانت هناك أيضا تقارير بأن ارتفاع عدم اليقين الاقتصادي استمر ككبح للنمو خلال فترة الاستطلاع الأخير.

في هذه الأثناء، بقي تضخم سعر الإدخال قويا مع تسجيل آخر ارتفاع في تكاليف التشغيل أسرع وتيرة منذ ديسمبر 2017، الأمر الذي ساهم في ارتفاع ملحوظ آخر في معدل أسعار شركات قطاع الخدمات. ويعزى ارتفاع أسعار الإدخال إلى ارتفاع رواتب الموظفين، وارتفاع فواتير مرافق الخدمات وارتفاع تكاليف المواد الخام. وتراجع مؤشر IHS ماركيت/CIPS لنشاط الأعمال لمديري شراء قطاع الخدمات البريطاني من 54.5 في فبراير إلى 51.7 في مارس بعد التعديل الموسمي.

التصنيع البريطاني

حافظ قطاع التصنيع البريطاني على وتيرة ثابتة للنمو خلال مارس. وارتفع نمو الإنتاج بالرغم من تباطؤ الارتفاع في الطلبات الجديدة والتوظيف. واستمرت الشركات بالإفادة بتدفقات قوية للأعمال الجديدة من الأسواق المحلية والخارجية في مارس. وارتفعت طلبات التصدير الجديدة للشهر 23 على التوالي. ويرتبط آخر ارتفاع في الطلبات الجديدة بحملات التسويق الناجحة، وسعر صرف ملئم وتحسن أحجام المبيعات إلى العملاء الحاليين.

وعلى صعيد الأسعار، بقيت معدلات التضخم في تكاليف الإدخال ورسوم الإنتاج مرتفعة بالرغم من انخفاضها بشكل طفيف منذ فبراير. وبالرغم من ارتفاع أسعار الشراء إلى أضعف مدى منذ بداية السنة وحتى الآن، فإن وتيرة التضخم لا زالت قوية نسبيا. وسجل مؤشر مديري الشراء لدى IHS ماركيت/CIPS 55.1 في مارس بعد التعديل الموسمي، أي أنه لم يتغير كثيرا عن قراءة فبراير البالغة 55.0.

قطاع الإنشاءات البريطاني

كشفت بيانات قطاع الإنشاءات البريطاني في مارس عن تراجع في القطاع بعد خمسة أشهر من نمو هامشي في النشاط. ولكن المستطلعين لاحظوا أن الطقس السيء على غير العادة كان عاملا أساسا في تراجع إنتاج الإنشاءات، وكان للتوقف بسبب الثلوج تأثير سلبي بشكل خاص على المشاريع الهندسية المدنية. ولكن توقعات نشاط الأعمال وخلق الوظائف ارتفعت في مارس، ما أعطى إشارة واضحة إلى أن شركات الإنشاءات تتوقع انتعاشا في نشاطها خلال الأشهر القادمة. وتراجع مؤشر مديري الشراء البريطاني للإنشاءات لدى IHS ماركيت/CPIS بشكل حاد من 51.4 في فبراير إلى 47.0 بعد التعديل الموسمي.

آسيا

مؤشر مديري الشراء الصيني بحسب كايكين

أشارت شركات التصنيع الصينية إلى تحسن هامشي فقط في إجمالي ظروف التشغيل في نهاية الربع الأول. فقد توسع الإنتاج ومجموع الطلبات الجديدة بأضعف وتيرة لهما في أربعة أشهر، فيما ارتفعت مبيعات التصدير بشكل هامشي فقط. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد الموظفين بأسرع وتيرة له منذ أغسطس الماضي وسط تقارير عن خطط لخفض التكاليف. وفي هذه الأثناء سجلت الضغوطات التضخمية الإجمالية المزيد من التراجع، مع ارتفاع تكاليف الإدخال بأبطأ وتيرة لها في تسعة أشهر، فيما رفعت الشركات أسعار بيعها بشكل متواضع فقط. وكان من المشجع تحسن الثقة في توقعات النمو إلى أعلى مستوى لها في سنة وسط توقعات بارتفاع الاستثمار وتوقعات بظروف أفضل في الأسواق. وسجل مؤشر مدير الشراء الكلي بعد التعديل الموسمي تراجعا من 51.6 في فبراير إلى 51.0 في مارس. وبالرغم من أن القراءة أشارت إلى المزيد من التحسن في صحة القطاع، فإن الارتفاع الأخير كان طفيفا فقط وكان الأضعف منذ نوفمبر الماضي.

وتراجع مؤشر مديري الشراء الصيني للخدمات العامة بحسب كايكين من 54.2 إلى 52.3 في مارس مقابل التوقعات البالغة 54.5، ما أشار إلى تراجع نمو الإنتاج في كافة قطاعي التصنيع والخدمات. ونمت الأعمال الجديدة والتوظيف بمعدل أبطأ الشهر الماضي، ما يشير إلى تراجع الطلب. ولكن قدرة مقدمي الخدمات على تحقيق ربح تحسنت مع ارتفاع تكاليف الإدخال بأضعف وتيرة فيما ارتفعت أسعار الإنتاج قليلا.

الدينار الكويتي عند 0.29995
بدأ الدولار الأميركي الأسبوع مقابل الدينار صباح الأحد عند 0.29995.

أسعار العملات 08 - أبريل - 2018

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.2321	1.2344	1.2212	1.2281	1.2105	1.2515	1.2366
GBP	1.4024	1.4104	1.3963	1.4090	1.3655	1.4050	1.4148
JPY	106.24	107.49	105.64	106.91	104.85	108.65	106.29
CHF	0.9534	0.9649	0.9525	0.9590	0.9315	0.9700	0.9519